

عن «الشفافية» و«مكافحة الفساد» و«الإصلاح الإداري»: شعارات على قيد الأمل

فرنسا- فراس عزيز ديب

والأفضل هو المحافظة على القواعد السليمة وإعادة إنشاء الجدران فكيف ذلك؟ لا يختلف اثنان أن هذه الشعارات الثلاثة عندما نمتلك إرادة حقيقية لتطبيقها لا الاكتفاء بالتعني بها، فهي حكماً حبل نجاة لكيان الدولة ككل، لكن ما قد نخطف عليه أن هذه الشعارات بالنهاية «سلة واحدة» لا يمكن فصل أحدها عن الآخر، أو تطبيق أحدها وانتظار السنوات لتطبيق البقية، نحن نتحدث عن ثالث متداخل ومتربط لا عن مشروع يبدأ بمرحلة وينتهي بثانية بملبغة مستقلة لكل مرحلة، ولكي تكون الفكرة أوضح، إذا اختصرنا تعريف الفساد أنه «سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، أو خروج عن القانون وعن النظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة»، فإن مكافحة الفساد لا يمكن عملياً تطبيقها من دون «شفافية»، وكلاهما يصحان لا يمكن لهما دون وجود ديناميكية في اتخاذ قرارات إدارية قد يحتاج بعضها لتعديلات قانونية أو دستورية تظهر مع الزمن لتساهم في تحسين الدولة، أما تطبيق الشعارات بصورة متباعدة فإن الأمر حولها مذمبة إدارية لم تساهم فقط بإفشال كل المراحل: لكنها أدت لهروب وتطفيش العقول والكفاءات على حساب الولاء والانتماء الضيق، اليبعد كل البعد عن الهدف الحقيقي لهذه الشعارات، وإلا ماذا حققت الشفافية طوال السنوات الماضية؟ هل يستطيع مثلاً أي صحفي سوري بالشأن المحلي الدخول لإدارات الدولة وطلب وثائق ومستندات متعلقة بمشاريعهم؟ ماذا لو أجرين استطلاعاً وسألنا أصحاب المناصب الحكومية: ماذا تعرفون عن الشفافية؟ أما الحرب على الفساد فإنها للأسف كما وصفناها يوماً، فتحت أبواباً إضافية للفساد، فهل بقي مكان لـ«المشروع الوطني للإصلاح الإداري»؟ بكل تأكيد لو سألنا السوريين على مختلف خلفياتهم الثقافية أو الاجتماعية هل أنتم مع مشروع الإصلاح الإداري لكان الجواب نعم، لو استقرنا بالسؤال هل أنتم متفائلون بإيجازه، لحمل الجواب تناقضات كثيرة، لها ما يبررها سنخصرها بالناقص التالي:

أولاً، حتى الآن وعلى قدر ما هو متاح من معلومات فإن مشروع

في تموز من عام ٢٠٠٠ وقف الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب ليلقي خطاب القسم الأول ويرسم الخطوط العريضة لما ستكون عليه سياسته في السنوات القادمة، يومها ما ميز الحديث المتعلق بالشأن الداخلي استخدامه لمصطلح «الشفافية» كوسيلة للنهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي والإداري المتهاك في سورية، وما يمكن أن تحققه من عامل مساعد لإنجاز رؤيته الإصلاحية تحديداً أنه قال يومها: «أنا لا أملك عصا سحرية».

بعدها بسنوات بدأ يخرج للعلن شعار «مكافحة الفساد» وما ميز تلك الفترة أنها عرفت تنفيذاً ولو جزئياً لهذا الشعار بحملات طوعاً من المسؤولين أو أصحاب النفوذ المتورطين في ملفات الفساد انتهت كما جرت العادة إما بهروبهم أو بإعلانهم رفع راية «المعارضة».

وتجاهل المعنيون بتنفيذ هذين الشعارين أن تطبيقهما وفقاً لإليات

ووسائل عفا عنها الزمن، أمر محكوم بالفشل، لأن الفساد مثله مثل الإرهاب، لا يمكن لهما أن ينتهيا بانتهاه الشخص المتجسدين فيه، والطريقة الوحيدة لإنهائهما هي مكافحة «فكرة الفساد» أو «ثقافة الفساد»، عندها ستكون مكافحة الفساد تحصيل حاصل. اليوم وصلنا للمصطلح الثالث وهو «المشروع الوطني للإصلاح الإداري»، مصطلح يتنا نشره وكأنه أشبه بحبة السيتامول، علينا تناوله ثلاث مرات يومياً، كي نحتمي أنفسنا من الصداغ، ويتنا نضر أن هناك منْ يعتمد إعدام هذا المصطلح بأسلوب «الإغراق بالتداول» كما جرى مع زميليه السابقين لدرجة باتوا يربطون أي محاضرة أو دورة تثقيفية لعدة أيام أو حتى الرحلات الترفيهية إلى بلودان بعبارة «في إطار المشروع الوطني للإصلاح الإداري»، حتى يتنا نشك أن المكلفين بإنجاز هذه المشاريع فهموا التوجيهات المعطاة لهم وكأنها بتكرار المصطلحات لا تنفيذها! ولا ندري، ربما سنجد هؤلاء مستقبلاً يحاولون إقناعنا بقعود إعادة طلاء جدران إدارات الدولة وكأنها ضمن المشروع الوطني أيضاً، لكن على الذي كاد يمر في السابق لا مكان له اليوم. بمعنى أدق: إن جدران إدارات الدولة فعلياً متصدعة وإعادة الطلاء قد يكسبها المظهر الحسن، لكنه لا يكسبها المناعة من الانهيار

القتال يتواصل بين الجيش وداعش في محيط معدان.. ومجازر التحالف تستمر



أحد عناصر قوات سورية الديمقراطية في الرقة (رويترز)

الوطن

تواصلت المعارك بين الجيش العربي السوري وتنظيم داعش الإرهابي في محيط مدينة معدان شرق الرقة، في الوقت الذي تواصلت فيه المعارك بين قوات سورية الديمقراطية - قسد، وتنظيم داعش الإرهابي في مدينة الرقة، بعد أن أحكمت «قسد» على عمدة أميركا، الخنثاق على التنظيم، على حين استمر «التحالف السوري» بقيادة واشنطن باستهدافه للمدنيين ما أدى إلى استشهاد شخصين وسقوط عدد من الجرحى بعضهم في حالات خطيرة.

واستمرت المعارك بين الجيش وتنظيم داعش في محيط مدينة معدان في ريف الرقة الجنوبي الشرقي والتي اقرب منها الجيش. وحسبما ذكرت مصادر أندية لـ«الوطن»، فإن داعش أعدم ٣ أشخاص في معدان بحجة أنهم تابعون للجيش العربي السوري.

وفي السياق، وحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المتواصل الاشتباكات العنيفة بين «قسد» والقوات الخاصة الأميركية من جهة، وداعش من جهة أخرى، على محاور في محيط شخصاً على الأقل معظمهم من مسلحي «جيش الإسلام» حي نزلة شحادة والمدينة القديمة، إثر هجمات معاكسة ينفذها عناصر التنظيم،

الوطن - وكالات

وسط الاقتتال الحاصل والفتان الأمني في المناطق التي تسيطر عليها المنظمات الإرهابية والمليشيات المسلحة في جنوب البلاد وشمالها، هن انفجار أمس مقر ميليشيا «جيش الإسلام» في ريف درعا، وموقعا عشرات القتلى والجرحى، في حين قتل سبعة مما يسمى «الحوذ البيضاء» على يد مجهولين في محافظة إدلب.

وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن انفجاراً عنيفاً هن منطقة نصيب الحدودية الواقعة عند الحدود السورية - الأردنية، بالريف الجنوبي لدرعا، واستهدف اجتماعاً في معسكر ميليشيا «جيش الإسلام»، بالقرب من بلدة نصيب، ما تسبب بقتل ٢٣ شخصاً على الأقل معظمهم من مسلحي «جيش الإسلام» وإصابة عشرات آخرين بجراح، جراء الانفجار الناجم عن تفجير شخص لنفسه في المعسكر، ولا يزال العدد مرشحاً للارتفاع بسبب وجود جرحى أكثر من ٢٠

«PYD» يعتقل أحد شيوخ «البكارة»

إكالات

يواصل «حزب الاتحاد الديمقراطي - PYD» للأسبوع الثاني على التوالي باحتجاج شيوخ عشيرة «الحمد العبيد» عويد السليم أحد شيوخ عشائر «البكارة» بمحافظة دير الزور، وسط غموض عن أسباب الاعتقال، وفق مواقع الكترونية معارضة.

ونقلت المواقع عن أحد أفراد عشيرة «العبيدات»، التابعة لقبيلة «البكارة»: أن «عناصر الاستخبارات العسكرية التابعة للحزب اعتقلوا منذ أسبوعين السليم (أبو عفران) لأسباب مجهولة»، مرجحاً أن يكون الاعتقال جاء نتيجة وشاية وتقاير لعلاء الحزب ضد السليم المقيم في المنطقة منذ سنة تقريباً.

وأشار إلى أن الاعتقال حصل من مكان إقامة السليم لدى وجهاء منطقة رأس العين بريف الحسكة الشمالي.

وأوضح المصدر، أن السليم هرب من مناطق انتشار عشيرته غرب دير الزور بعد إصدار تنظيم داعش الإرهابي حكماً بالإعدام بحقه بحجة أنه شخصية صاحبة نفوذ لدى مسؤولي الحكومة السورية.

وأشار إلى أن مصير السليم ما زال مجهولاً مع استمرار الغموض حول الأسباب المبشرة باعتقاله.

الوطن- وكالات

دعت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الاتحاد الأوروبي إلى مضاعفة عدد اللاجئين الذين يستقبلهم على أراضيها، وذلك بعد يوم من كشف المنظمة الدولية للهجرة بأن عدد السوريين النازحين والمهجرين الذين عادوا إلى منازلهم وصل هذا العام إلى أكثر من ٦٠٠ ألف شخص. وقالت ميركل عقب لقائها بالفوض السامي لشؤون اللاجئين «فيليبو غراندي» والمدير العام لمنظمة الهجرة الدولية «ويليام لاسي سويتج» حسبما نقلت مواقع معارضة: إن ألمانيا بإمكانها دعم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية بنحو ٥٠ مليون يورو خلال هذا العام. وأضافت: «لا ينبغي أن يخفق هذا العمل بسبب المال»، وذكرت أن مشكلة الهجرة القادمة من ليبيا على وجه الخصوص تمثل تحدياً.

ودعمت المستشارة اقتراح مضاعفة أعداد اللاجئين، الذين يمكن لأوروبا استقبالهم بصورة دائمة من ٢٠ ألف شخص إلى ٤٠ ألف شخص. وقالت: «الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ عدد سكانه ٥٠٠ مليون شخص ربما يمكنه تقبل هذا العدد من اللاجئين. ولكن ميركل اشتترطت أولاً التحكم

الوطن- وكالات

بعد أن كان محظوظاً رفعه في السعودية، رفع المتسابق السوري فادي حمادي، علم الجمهورية العربية السورية بعد احتلاله المركز الأول في سباق صعود المرتفعات، الذي أقيم الأربعاء الماضي، في مدينة الباحة السعودية. وحسب الموقع الإلكتروني، لقيادة «روسيا اليوم»، فقد قلد حسام بن سعود بن عبد العزيز، أمير منطقة الباحة، رئيس اللجنة العليا للمنظمة لسباق، حمادي بلية الذهبية.

وأثار رفع المتسابق السوري علم بلية الرسمي أمام المسؤولين السعوديين داخل المحطة، تساؤلات كثيرة لدى ما يسمى «المعارضين السوريين»، لكون السعودية تعتبر من أكبر الدول الداعمة للمعارضة والأكثر عداءً للدولة السورية، متسائلاً كيف

أمنية وحزبية، تساهم لحد ما بتقيد تحركاتها، إذا استثنينا منها فقط الملفات الكبيرة التي تصبح قضية رأي عام، ووفق هذه الآلية المستمرة فلا يمكن لنا انتظار دور أكثر فعالية لهذه الهيئة ضمن هذا المشروع ويبدو أن الحل المنطقي لهذه الغضلة اليوم أن يكون هناك هيئة عليا لمكافحة الفساد تتبع لرئاسة الجمهورية، ولا يوجد ما يمنع تشكيلها دستورياً أو قانونياً، أما إن بقينا على ما نحن عليه، فلن يتبدل شيء وسنبقى ضمن إطار «البقاء المدعوم أكثر». النقطة الأخيرة بما تسعس له كلمات هذا المقال، فهي مرتبطة بالنظرة الدستورية لحال القانون الإداري السوري فالفكرة الخامسة من المادة الثامنة للستور منعت تسجيل المال العام لمصلحة «حزبية»؛ كما أن الدستور الحالي يبدو فقيراً بما يتعلق بالشأنين الاقتصادي والإداري وتكلم بالعموميات، وهو قد يدخلنا في متاهات كثيرة، فهل هذا الإصلاح سيعاير هذه النقاط مجتمعة أم إن المصالح الضيقة سيكون لها فعلها؟

ندرك جميعاً أن ما وصلنا إليه من ترهل إداري ومؤسستي يضعنا أمام تحديات كثيرة لتحقيق نقلات نوعية في التشريعات الإدارية لا زلنا ننتظر لها، هذه النقلات لا يمكن ببساطة أن يحققها وزارة كوزارة «التنمية الإدارية»، فالإصلاح لا يكون بنظريات جامدة وتكرار لخطاب أكاديمي لا يسمن ولا يغني من جوع، أو بدعة الدورات التخصصية من قبيل «تعلم كيف تصبح صحفياً في ٥ أيام»، كذلك الأمر لا يكون عبر تحضير الكفاءات بدورات تدريبية ينتج منها ٨ أشخاص من أصل المئات، فالإدارة موهبة وفن يمكن آخر تماماً، فالإصلاح الإداري يجب أن يكون بعقلية جماعية تشاركية ولا كانت عبر لجنة مستقلة تشبه لجنة صياغة الدستور من أصحاب الخبرة تضع الأولويات بعيداً عن الضغوط والمصالح الضيقة وإلا فإننا للأسف لن نشاهد إصلاحاً إدارياً ولا غيره، بل سنسمع من قبل الموكلين بتنفيذ المشروع كلاماً وعوداً، لكن باستخدام التقنيات الحديثة وكأنهم فهموا أن الشرح بهذه الطريقة هو بداية إنجاز الإصلاح! طريق الإصلاح لا يزال طويلاً وربما علينا أن نتفعل كي لا تقع في السوادوية التي ترغف بوجهنا لافتة كتب عليها: كل مصطلح وأنتم بخير.

ميركل تدعو أوروبا إلى مضاعفة عدد اللاجئين!

منظمة الهجرة: ٦٠٠ ألف نازح ومهجّر عادوا إلى منازلهم

بالهجرة غير الشرعية، وأكد أن ألمانيا «مستعدة لتحمل نصيبها». وأشارت في هذا الصدد إلى استقبال اللاجئين في إطار اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تركيا بهذا الخصوص. وكانت الأمم المتحدة في إطار برنامج «إعادة التوطين» قد اتفقت قبل سنوات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الالتزام بتوفير ٢٠ ألف مكان لاستقبال لاجئين من سورية، بحيث يكون نصيب ألمانيا ١٦٠٠ لاجئ.

جاء ذلك بعد يوم من بيان للمنظمة الدولية للهجرة قالت فيه المحدثة باسمها أوليفيا هيون: إنه بين كانون الثاني وتوزن ٢٠١٧، عاد ٦٠٢٧٥٩ نازحاً سوريا إلى ديارهم، وفقاً لتقاريرها وتقارير صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للهجرة، وشركاء تنفيذيين على الأرض، لافتة إلى أن أكثرية العائدين من الخارج هم من تركيا بواقع ١٦ بالمئة، ثم لبنان والأردن والعراق. وأوضحت أن العائدين من تركيا والأردن عادوا أساساً إلى محافظتي حلب والسكة، فيما كان ٨٤

بالمئة من الذين عادوا إلى منازلهم هم من الذين نزحوا داخل البلاد.

وفي موقف يتجاهل نجاح الجيش العربي السوري بتحرير المزيد من المساحات من رجس الإرهابيين وتأثير ذلك على رغبة المهجرين بالعودة أضافت هيون: إن

العلم السوري يرفع في السعودية!

سمحت برقع العلم داخل أراضيها؟ من جهته، قال حمادي عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «رفعت علم بلدي في أول سباق تسلق فضبية في مدينة الباحة السعودية، كل الشكر لأهالي الباحة على حسن الاستقبال والضيافة».

تجدر الإشارة إلى أن سباق صعود المرتفعات الذي أقيم في الباحة، يعد الأول من نوعه في السعودية، وعرف مشاركة ١٨ متسابقاً من السعودية، ودول الخليج، ولبنان، وسورية. وتعد السعودية من أكثر الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة في سورية منذ بداية الأزمة فيها قبل أكثر من ٦ سنوات، وعلى رأسها ميليشيا «الجيش الحر» التي ترغف علم «الانتداب الفرنسي» بدلاً من علم الجمهورية العربية السورية.



الدمار الحاصل في مدينة درعا نتيجة الاشتباكات العنيفة مع المسلحين (رويترز)

مقتل سبعة من «الحوذ البيضاء» في إدلب برصاص مجهولين

عشرات القتلى والجرحى في تفجير بمقر لـ«جيش الإسلام» بدرعا

الوطن - وكالات

وسط الاقتتال الحاصل والفتان الأمني في المناطق التي تسيطر عليها المنظمات الإرهابية والمليشيات المسلحة في جنوب البلاد وشمالها، هن انفجار أمس مقر ميليشيا «جيش الإسلام» في ريف درعا، وموقعا عشرات القتلى والجرحى، في حين قتل سبعة مما يسمى «الحوذ البيضاء» على يد مجهولين في محافظة إدلب.

وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن انفجاراً عنيفاً هن منطقة نصيب الحدودية الواقعة عند الحدود السورية - الأردنية، بالريف الجنوبي لدرعا، واستهدف اجتماعاً في معسكر ميليشيا «جيش الإسلام»، بالقرب من بلدة نصيب، ما تسبب بقتل ٢٣ شخصاً على الأقل معظمهم من مسلحي «جيش الإسلام» وإصابة عشرات آخرين بجراح، جراء الانفجار الناجم عن تفجير شخص لنفسه في المعسكر، ولا يزال العدد مرشحاً للارتفاع بسبب وجود جرحى أكثر من ٢٠

جريحاً آخر، إصاباتهم حرجة. من جهتها، ذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن رئيس المكتب السياسي في ميليشيا «جيش الإسلام»، محمد علوش، نعى عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، قتلى الميليشيا، قائلاً: «مننى لأمة كوكبة من خيرة شبانها المجاهد، ارتقوا في عملية حسيمة غادرة..» وأرجع علوش سبب التفجير إلى انتحاري فجر نفسه داخل المعسكر، متمماً الجيش العربي السوري وحلفاءه بالوقوف وراءه.

بدورها ميليشيا «جيش الإسلام» لم تكشف ملابسات التفجير، لكن مصادر محلية استبعدت، بحسب المواقع، أن يكون ناتجاً عن تفجير انتحاري، وتوقعت أن يكون ناتجاً عن زراعة عبوة ناسفة، مطلقة اتهامها لميليشيا «جيش خالد ابن الوليد، المايح لتنظيم داعش الإرهابي.

وتشهد محافظة درعا مؤخراً تسارعاً كبيراً في أحداث الفتان الأمني، لاسيما الخروقات الأمنية وعمليات